القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

إطار تشريعي لتحديث تدبير المالية العمومية

الملتقى المالي العربي الثالث لجائزة الشارقة في المالية العامة

" تجارب متميزة في تطوير المالية العامة "

06 – 07 أكتوبر 2025

طنجة – المملكة المغربية

روشدي كريم، رئيس مصلحة مراجع الإصلاح الميزانياتي

مديرية الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية – المغرب

I - مرتكزات وأهداف القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

II . محاور القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

III - حصيلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

V . سبل ترسيخ التدبير القائم حول النتائج

وزارة الاقتصاد والمالية

مرتكزات وأهداف القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

مرتكزات وأهداف القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

وزارة الاقتصاد والمالية

يشكل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 صادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015)، امتدادا وترسيخا للمبادئ الدستورية الجديدة المؤطرة للمالية العمومية والمتعلقة ب:

- ربط المسؤولية بالمحاسبة
- تقييم السياسات العمومية
- تعزيز المراقبة البرلمانية على عمل الحكومة
- الحفاظ على توازن مالية الدولة
- الحكامة الجيدة
- المنهجية التشاركية
- تعزيز الشفافية

يكرس القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية إطارا تشريعيا يبلور تحديث تدبير المالية العمومية ويرسخ مبادئ المحاسبة والتقييم والشفافية.

أهداف القانون التنظيمي

- تعزيز دور قانون المالية كأداة أساسية لتنزيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية وتقوية فعالية ونجاعة السياسات العمومية؛
- تعزيز التوازن المالي وتقوية شفافية المالية العمومية وتبسيط مقروئية الميزانية؛
- تقوية دور البرلمان في مراقبة المالية وتقييم السياسات العمومية.

وزارة الاقتصاد والمالية

محاور القانون التنظيمي لقانون المالية

محاور القانون التنظيمي لقانون المالية

وزارة الإقتصاد والمالية

دخول حيز التنفيذ ابتداء من **فاتح يناير 2016** وفق تنزيل تدريجي يمتد على مدى **5 سنوات**

تعزيز نجاعة التدبير العمومي

وزارة الاقتصاد والمالية

- البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات
- التدبير المرتكز على النتائج : إعادة هيكلة تبويبات الميزانية
- التدبير المرتكز على النتائج : منهجية الأداء
- التدبير المرتكز على النتائج : تكريس مبادئ التقييم والمحاسبة

تعزيز نجاعة التدبير العمومي

البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات

إعداد قانون المالية للسنة استنادا إلى برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات محينة (2019)

الأهداف

1. تحسين ظروف إعداد قانون المالية
2. تقديم رؤية أفضل للمدبرين لتدبير البرامج
3. تخصيص أفضل للموارد

النطاق

- **الميزانية العامة**
  - نفقات التسيير
  - نفقات الاستثمار
- **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**
  - نفقات الاستغلال
  - نفقات الاستثمار
- **الحسابات الخصوصية للخزينة**
  - نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة
- **المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية**
  - نفقات الاستغلال
  - نفقات الاستثمار

تعزيز نجاعة التدبير العمومي

البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات

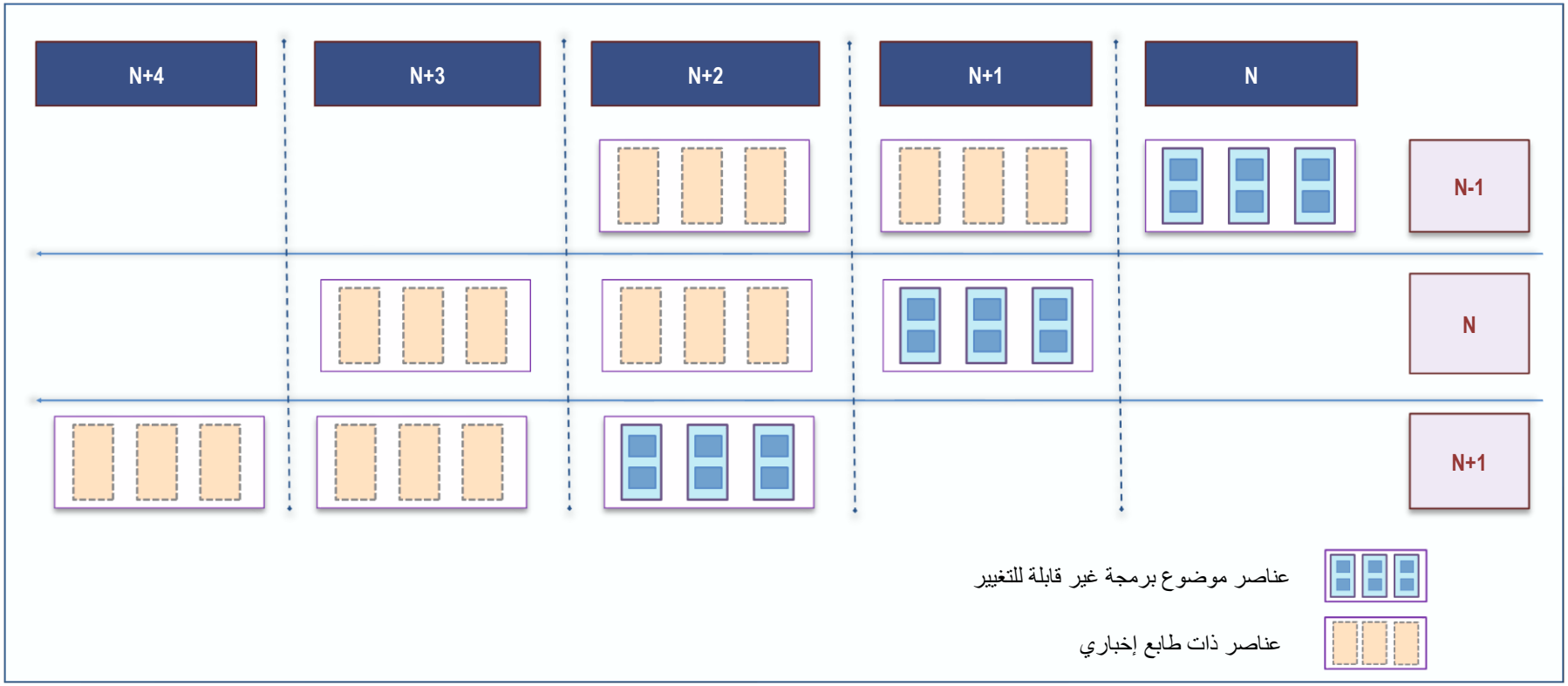

وزارة الإقتصاد والمالية

نموذج

نموذج البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للقطاعات الوزارية والمؤسسات

نموذج وزارة التجهيز والماء

البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025-2026-2027) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2024	الإسقاطات الأولية 2025	مشروع قانون المالية للسنة 2025	الإسقاطات 2026	الإسقاطات 2027
نفقات الموظفين	1 015 781 000	1 034 573 000	1 095 071 000	1 145 080 000	1 166 264 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	637 949 000	631 313 800	665 849 000	650 915 000	659 082 000
نفقات الاستثمار	16 070 817 000	17 396 230 000	17 549 806 000	18 593 533 001	15 901 813 000
المجموع	17 724 547 000	19 062 116 800	19 310 726 000	20 389 528 001	17 727 159 000

البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025-2026-2027) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2024	الإسقاطات الأولية 2025	مشروع قانون المالية للسنة 2025	الإسقاطات 2026	الإسقاطات 2027
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	169 800 000	169 800 000	169 800 000	169 800 000	169 800 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	2 866 000 000	2 866 000 000	3 016 000 000	3 016 000 000	3 016 000 000

وزارة الاقتصاد والمالية

نموذج

نموذج البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للقطاعات الوزارية والمؤسسات

نموذج وزارة التجهيز والماء

البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2027-2026-2025) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2024	الإسقاطات الأولية 2025	مشروع قانون المالية للسنة 2025	الإسقاطات 2026	الإسقاطات 2027
الموانئ					
الميزانية العامة	2 592 200 000	2 873 470 000	2 939 795 999	2 837 962 000	2 516 323 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	16 000 000	16 000 000	16 000 000	16 000 000	16 000 000
برنامج الطرق					
الميزانية العامة	2 645 300 000	2 656 300 000	2 971 432 800	4 560 433 000	3 378 433 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	72 500 000	72 500 000	72 500 000	72 500 000	72 500 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	2 850 000 000	2 850 000 000	3 000 000 000	3 000 000 000	3 000 000 000
الأرصاد الجوية					
الميزانية العامة	69 203 800	66 703 800	65 009 000	58 009 000	58 009 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	88 000 000	88 000 000	88 000 000	88 000 000	88 000 000
برنامج القيادة والتوجيه					
الميزانية العامة	1 752 776 200	1 670 841 000	1 812 160 000	1 814 091 000	1 817 297 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	1 300 000	1 300 000	1 300 000	1 300 000	1 300 000
الماء					
الميزانية العامة	10 665 067 000	11 794 802 000	11 522 328 201	11 119 033 001	9 957 097 000

تعزيز نجاعة التدبير العمومي

إدراج مذكرة حول الإطار الميزانياتي متوسط الأجل ضمن الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية للسنة

- توفر هذه الوثيقة معطيات حول :

الوضعية الاقتصادية الراهنة وآفاقها

- وضعية و مؤشرات السياق الاقتصاد الدولي والوطني
- إسقاطات الفرضيات الماكرو اقتصادية الرئيسية على مدى ثلاث سنوات

التوجهات العامة متعددة السنوات

- تحديد أولويات السياسة العامة للحكومة
- هدف الاستدانة متوسط الأجل

استراتيجية تدبير المالية العمومية

- مسار المالية العمومية على المدى المتوسط
- البرمجة الميزانياتية الإجمالية للنفقات لثلاث سنوات
- البرمجة الميزانياتية الإجمالية للمداخيل لثلاث سنوات
- **المخاطر الميزانياتية** (ترتبط بالجوانب الماكرو اقتصادية وتنفيذ الميزانية والضمانات التي تمنحها الدولة والمتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية)
- **استدامة المديونية** (المخاطر المتعلقة بالمديونية واستدامة مديونية الخزينة)

تعزيز نجاعة التدبير العمومي

التدبير المرتكز على النتائج : إعادة هيكلة التبويب الميزانياتي

دخول التبويب الميزانياتي الجديد المتعلق بالميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة حيز التنفيذ ابتداء من (2018)

منشور السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم E/4973 بتاريخ 19 يوليو 2017 حول التبويب الميزانياتي

تعزيز نجاعة التدبير العمومي

التدبير المرتكز على النتائج : إعادة هيكلة التبويب الميزانياتي

نوعين من البرامج الميزانياتية :

- **البرامج المخصصة لسياسة عمومية « برنامج السياسة العمومية» ؛**
- **برامج دعم السياسات العمومية « برامج الدعم والمساندة».**

نموذج

وزارة التجهيز والماء

ميزانية التسيير
- الموظفين-

رمز وطبيق	رمز اقتصادي	برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيان المصالح و النفقات البنود	اعتمادات الأداء لسنة 2021
		420				**برنامج القيادة والتوجيه**	
			00			**المصالح المشتركة**	
490				10		**دعم المهام**	
					10	**المرتبات، الأجور والتعويضات ومساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد**	
	111				11	(*) رواتب وأجور وتعويضات دائمة للموظفين الرسميين وملاكهم	929 705 000
	132				12	مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي	19 677 000
	131				13	إسهام في أنظمة التقاعد	119 399 000
					20	**أجور وتعويضات دائمة للموظفين الموقتين**	
	112				21	أعوان دائمون	---
	112				22	المستخدمون التقنيون ومستخدمو الإشراف	---
	112				23	العمل الدائمون	---
	113				24	أجور المستخدمين العرضيين	---
	113				25	أجور المستخدمين المياومين	57 854 000
					40	**تعويضات عن الساعات الاضافية**	
	121				41	تعويضات عن ساعات العمل الإضافية	560 000
	121				42	تعويضات عن العمل ليلا لتقنيي الأرصاد الجوية	---
	121				43	تعويضات عن العمل الليلي لتقنيي الملاحة الجوية	---
	121				44	تعويضات عن ساعات العمل ليلا	17 570 000
	121				45	التعويضات عن الساعات الإضافية	16 498 000
					50	**التعويضات الممثلة للمصاريف**	
	1229				51	تعويض عن التنصيب	---
	143				52	مساعدة استثنائية عن السكن	629 000
	142				53	منح ومكافآت الولادة	---
	1229				54	مصاريف إقامة المتعاونين وعطلهم الإدارية وإرجاعهم إلى وطنهم	---
	124				55	تعويضات الأعباء الخاصة لفائدة موزعي المكالمات الهاتفية	---
	1221				56	تعويض جزافي عن استعمال السيارة الشخصية لحاجات المصلحة	622 000
	119				57	مكافئات مراقبي الشبكات المناخية	---
					60	**تعويضات عن الاخطار والاعباء**	

ميزانية التسيير
- المعدات والنفقات المختلفة-

رمز وطبيق	رمز اقتصادي	برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيان المصالح و النفقات البنود	اعتمادات الأداء لسنة 2021
		408				**برنامج الطرق**	
			00			**المصالح المشتركة**	
490				10		**دعم المهام**	
					10	**رسوم وإتاوات**	
	2				11	ضرائب ورسوم	---
	434				12	مصاريف الرسوم و المراسلات البريدية	384 762
					20	**أثاث وعتاد ولوازم المكتب**	
	871				21	شراء عتاد وأثاث المكتب	---
	351				22	شراء لوازم المكتب والأوراق والمطبوعات	366 700
	4134				23	صيانة وإصلاح الأثاث وعتاد المكتب	70 000
	4424				24	اكتراء العتاد والأثاث	---
	844				25	شراء وتركيب عتاد الهاتف	---
	4132				26	صيانة وإصلاح عتاد الهاتف	---
					30	**تكوين وتداريب**	
	454				31	مصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتداريب والمؤتمرات والمشاركة فيها	290 000
	454				32	تكوين، تقييم وتنظيم التظاهرات	---
	454				33	مصاريف الدروس والندوات	---
	454				34	مصاريف التداريب والتكوين والندوات	---
	454				35	تنظيم التداريب والندوات	---
	121				36	مصاريف الألعاب وتصحيح المباريات والامتحانات	---
					40	**معلوميات**	
	845				41	شراء عتاد معلوماتي وبرامج معلوماتية	---
	454				42	مصاريف التكوين وتعلم المعلوميات	---
	4133				43	صيانة وإصلاح عتاد المعلوميات	---
	353				44	شراء لوازم معلوماتية	100 000
	8328				45	أشغال تركيب شبكات الإعلاميات	---
	4423				46	اكتراء حق استعمال البرامج المعلوماتية	1 820 000
					50	**حظيرة السيارات**	

ميزانية الاستثمار

رمز وطبيق	رمز اقتصادي	برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيان المصالح و النفقات البنود	اعتمادات الأداء لسنة 2021	اعتمادات الالتزام في سنة 2022 وما بليها
		408				**برنامج الطرق**		
			00			**المصالح المشتركة**		
490				10		**دعم المهام**		
					10	**معلوميات**		
	845				11	شراء عتاد معلوماتي وبرامج معلوماتية	2 000 000	1 000 000
					20	**بناءات ، تهيئة وتجهيزات**		
	8211				21	تشييد المباني الإدارية	---	---
	811				22	شراء الأراضي	---	---
	872				23	أشغال التهيئة والإقامة	1 600 000	---
	872				24	أشغال صيانة المباني	400 000	---
					30	**مصاريف أخرى**		
	871				31	شراء عتاد وأثاث المكتب	---	---
					40	**تجهيز المآرب و المعامل**		
	841				41	اقتناء الآليات وعتاد الأشغال العمومية	---	---
	841				42	شراء العتاد لتجهيز المستودعات والمعامل	---	---
	843				43	اقتناء العتاد والتجهيز التقني	---	---
	86				44	شراء سيارات نفعية	---	---
	8512				45	شراء السيارات السياحية	---	---
					50	**بناء المآرب و المعامل**		
	839				51	أشغال بناء المآرب و المعامل	---	---
	632				52	عمولات بالعملة الأجنبية المتعلقة بالبنايات	---	---
						مجموع المشروع : 10	**4 000 000**	**1 000 000**
490				20		**صيانة وحفظ الرصيد الطرقي**		
					10	**صيانة الشبكة الطرقية**		
	8319				11	أشغال و مراقبة و دراسات صيانة الطرق	56 920	5 800 000
	882				12	مساعدة تقنية متعلقة بصيانة الطرق والمنشآة الفنية	---	---
					20	**صيانة وإعادة بناء القناطر**		
	8319				21	أشغال و مراقبة و دراسات صيانة و إعادة بناء المنشآت الفنية	279 361	36 043 406
	882				22	مساعدة تقنية متعلقة بصيانة الطرق والمنشآة الفنية	---	---
					30	**إصلاح الأضرار الناجمة عن الفيضانات**		
	8319				31	أشغال، مراقبة ودراسات (تقنية وجيوتقنية) لصيانة الطرق في إطار إصلاح الآثار الناجمة عن الفيضانات	138 879	19 577 600

مقتطف من الكراسات الميزانياتية

تعزيز نجاعة التدبير العمومي

وزارة الاقتصاد والمالية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰ ⵙⵎⵓⵔⵜ

التدبير المرتكز على النتائج : منهجية نجاعة الأداء

الانتقال من منطق الوسائل واستهلاك الاعتمادات إلى منطق النتائج

تشكل منهجية نجاعة الأداء نمطا لقيادة عمل الإدارات يتيح تحسين فعالية النفقة العمومية عبر توجيه التدبير إلى تحقيق نتائج محددة في إطار وسائل محددة سلفا.

وتتوخى منهجية نجاعة الأداء تحقيق الأهداف التالية:

تقوية الشفافية بغرض إطلاع البرلمان بشكل أفضل على الأهداف المتوخاة والنتائج المحققة؛

تحسين فعالية ونجاعة النفقة العمومية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين مع ضمان خدمة عمومية ذات جودة وبكلفة أقل؛

الرفع من مسؤولية المدبرين فيما يتعلق بالتزاماتهم المرتبطة بنجاعة الأداء وتحقيق النتائج.

تعزيز نجاعة التدبير العمومي

وزارة الاقتصاد والمالية

التدبير المرتكز على النتائج : منهجية نجاعة الأداء

الانتقال من منطق الوسائل واستهلاك الاعتمادات إلى منطق النتائج

منشور رئيس الحكومة رقم 2021/09 المتعلق بدور ومهام مسؤول البرنامج

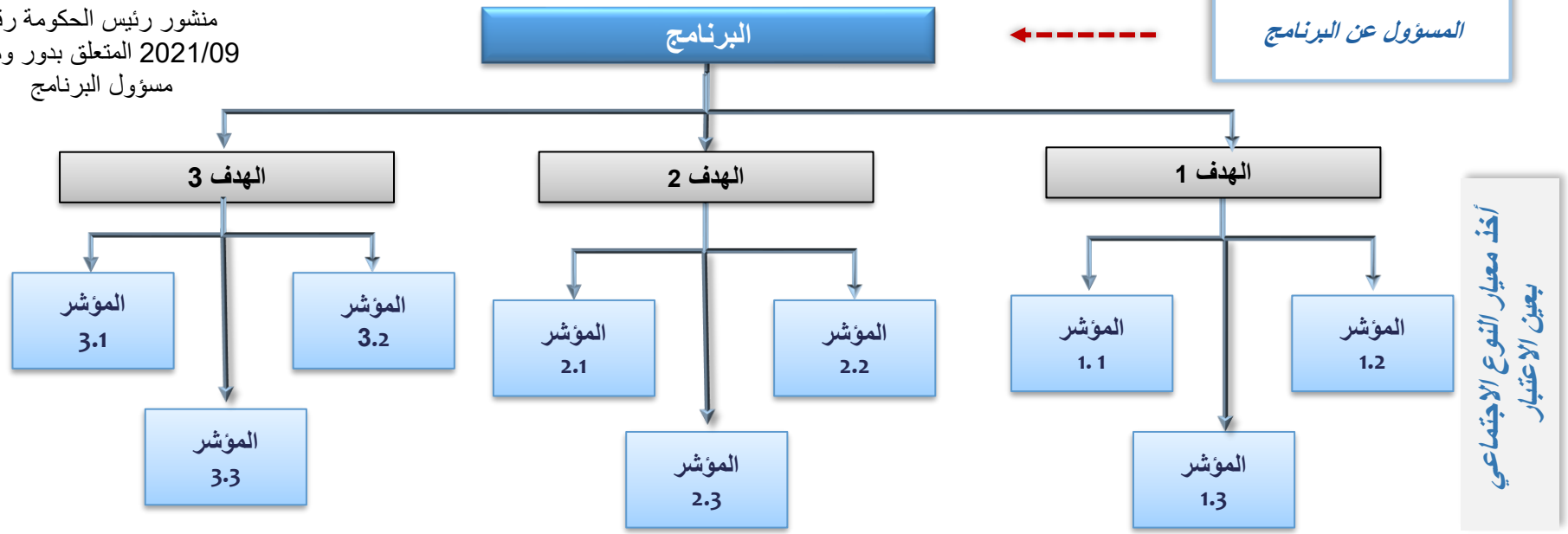

المادة 39

البرنامج عبارة عن مجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات التابعة لنفس القطاع الوزاري أو المؤسسة تقرن به أهداف محددة وفق غايات ذات منفعة عامة، و كذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المتوخاة و التي ستخضع للتقييم قصد التحقق من شروط الفعالية و النجاعة و الجودة المرتبطة بالإنجازات

تعزيز نجاعة التدبير العمومي

التدبير المرتكز على النتائج : منهجية نجاعة الأداء

تتم مقاربة نجاعة الأداء وفق ثلاثة أبعاد

الفعالية السوسيو-اقتصادية

- تعكس على الآثار المنتظرة للسياسات العمومية؛
- تعبر عن النفع المرتقب من عمل الدولة لفائدة المواطن من حيث تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي والصحي...الذي يعيش فيه

تستهدف: المواطن

جودة الخدمة

- تعكس معايير الجودة المستهدفة من العمل العمومي؛
- تعبر عن الجودة المرتقبة للخدمة المقدمة للمرتفق أي، قدرة الخدمة عن إرضاء المستفيد.

تستهدف: المرتفق

النجاعة

- تمكن من ترشيد استعمال الوسائل المتاحة، من خالل ربط االنتاج المحصل عليه بالموارد المستهلكة.

تستهدف: الملزم

نجاعة الأداء

تعزيز نجاعة التدبير العمومي

نموذج

نماذج لمؤشرات نجاعة الأداء : مشاريع نجاعة الأداء للسنة المالية 2025

البرامج	الأهداف	المؤشرات	نوعية المؤشرات
برنامج : التهيئة والتنمية الغابوية	الهدف : اعادة تأهيل النظم الغابوية	المؤشر : نسبة إنجاز المساحات المشجرة	مؤشرات الفعالية السوسيو-اقتصادية
برنامج : الإنصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم	الهدف : تدريس جميع التميذات والتلاميذ إلى غاية نهاية السلك الإبتدائي	المؤشر : النسبة الصافية للتمدرس بالسلك الابتدائي	
برنامج : الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض	الهدف : تعزيز نظام الكشف وتقييم المخاطر المرتبطة بالمحددات البيئية	المؤشر : نسبة أخذ عينات المراقبة الصحية للمياه المخصصة للاستهلاك البشري	
برنامج : النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية	الهدف : الرفع من مستوى الخدمات المقدمة	المؤشر : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة	مؤشرات جودة الخدمة
برنامج : الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة	الهدف : الاستجابة لطلبات الإيواء للطلبة	المؤشر : نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة	
برنامج : التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	الهدف : الرفع من فعالية جهاز البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر	المؤشر : معدل جاهزية وحدات الإنقاذ	
برنامج : الشؤون القنصلية والاجتماعية	الهدف : تحسين جودة الخدمة القنصلية المقدمة للمرتفقين	المؤشر : المدة المتوسطة لانتظار المرتفق من أجل معالجة الخدمة القنصلية	مؤشرات النجاعة
برنامج : دعم وقيادة	الهدف : تعزيز الإدارة و إرساء أنظمة فعالة للحكامة	المؤشر : معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات	
برنامج : حقوق الإنسان		المؤشر : معدل نجاعة المكتبيات	

وزارة الاقتصاد والمالية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵎⵓⵔⵜ

التدبير المرتكز على النتائج : تكريس مبادئ التقييم والمحاسبة

منح مرونة أكبر في تدبير الاعتمادات داخل البرنامج وبين البرامج داخل نفس الفصل (2018)

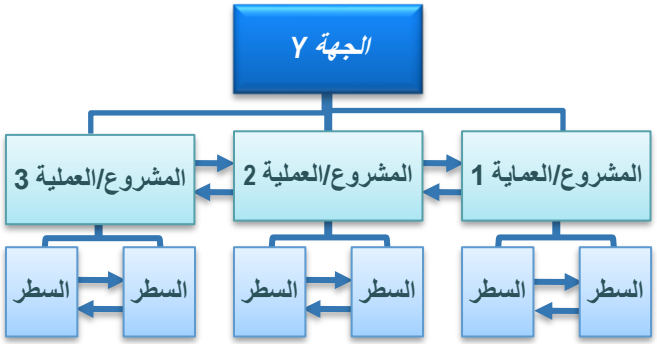

حرية تامة في إعادة توزيع الاعتمادات (مقرر للآمر بالصرف أو الآمر بالصرف المساعد).

- بين المشاريع أو العمليات داخل نفس البرنامج و نفس الجهة؛
- بين السطور الميزانياتية لنفس المشروع أو العملية.

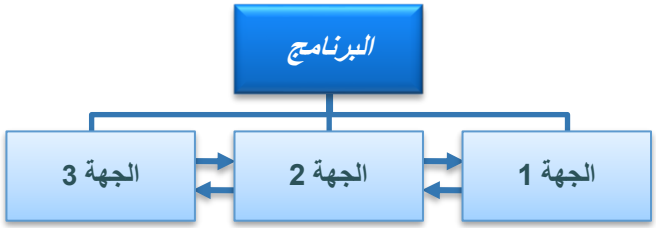

إعادة توزيع غير محدود للاعتمادات بين جهات نفس البرنامج بعد الموافقة المسبقة لوزارة الاقتصاد والمالية (مقرر لوزير الاقتصاد و المالية).

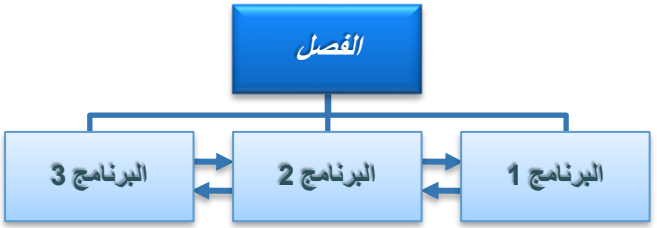

إعادة توزيع الاعتمادات في حدود سقف 10 % بين البرامج بعد الموافقة المسبقة لوزارة الاقتصاد والمالية (مقرر لوزير الاقتصاد و المالية).

تعزيز نجاعة التدبير العمومي

وزارة الاقتصاد والمالية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ

التدبير المرتكز على النتائج : تكريس مبادئ التقييم والمحاسبة

القطاعات الوزارية

مشروع نجاعة الأداء ابتداء من 2018

- استراتيجية الوزارة مع تنزيلها كبرامج ؛
- الاعتمادات المخصصة للبرامج؛
- المسؤولون عن البرامج؛
- الأهداف المقترنة بكل برنامج ومؤشرات القياس وطريقة احتسابها .

تقرير نجاعة الأداء ابتداء من 2020

- تقديم الانجازات ؛
- مقارنة الإنجازات مع التوقعات والأهداف الأولية ؛
- تبرير الفوارق المسجلة.

وزارة الاقتصاد والمالية

التقرير السنوي لنجاعة الأداء ابتداء من 2020

- تجميع تقارير نجاعة الأداء ؛
- تقديم التقرير السنوي لنجاعة الأداء للبرلمان برسم دراسة مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية

المفتشية العامة للمالية

التقرير السنوي حول افتحاص نجاعة الأداء ابتداء من 2020

- تحليل البرامج ؛
- تحليل الأهداف ومؤشرات القياس ؛
- تحليل النتائج المحققة؛
- تقديم التقرير السنوي لافتحاص نجاعة الأداء للبرلمان برسم مناقشة مشروع قانون التصفية المتعلق
- بتنفيذ قانون المالية

محاور القانون التنظيمي لقانون المالية

وزارة الإقتصاد والمالية

تقوية شفافية المالية العمومية

- إدراج قواعد مالية جديدة من أجل التحكم في التوازن الميزانياتي
- عقلنة إحداث و تدبير مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأمور خصوصية
- تعزيز الصدقية الميزانياتية والمحاسباتية

تقوية شفافية المالية العمومية

وزارة الاقتصاد والمالية

إدراج قواعد مالية جديدة من أجل التحكم في التوازن الميزانياتي

نفقات التسيير

- تقييم والإذن بمراجعة الأجور في إطار قانون المالية للسنة (2016)
- إعادة انتشار المناصب المالية (2016)
- إعتماد محدودية إعتمادات نفقات الموظفين (2017)
- إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن نفقات الموظفين (2020)

نفقات الاستثمار

- منع إدراج نفقات التسيير بميزانية الاستثمار (2016)
- تحديد سقف الاعتمادات المرحلة في 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار(2018)

التكاليف المشتركة

- تحديد طبيعة النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة (2016)

قاعدة تحديد الدين العمومي

« لا يمكن أن تتجاوز حصيلة الاقتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد أصول الدين » (2016)

إحداث فصل جديد يتعلق بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية (2016)

تقوية شفافية المالية العمومية

تعزيز الصدقية الميزانياتية والمحاسباتية

الصدقية الميزانياتية

- **أهمية الفرضيات**: تقديم مجموع موارد وتكاليف الدولة.
- **تعديل الفرضيات**: تقديم قانون المالية المعدل للبرلمان.

الصدقية المحاسباتية

- **نظام المحاسبة**:
  - تكريس المحاسبة الميزانياتية؛
  - مسك محاسبة عامة (2018)؛
  - اعتماد محاسبة تحليل الكلفة.
- **تصديق وموثوقية الحسابات**: تصديق المجلس الأعلى للحسابات على مطابقة حسابات الدولة للقانون

محاور القانون التنظيمي لقانون المالية

وزارة الإقتصاد والمالية

تدعيم دور البرلمان في المناقشة الميزانياتية

وزارة الاقتصاد والمالية

- إغناء و تنويع المعطيات المقدمة للبرلمان
- تعديل الجدول الزمني لإعداد قانون المالية
- تعديل الجدول الزمني للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية
- تأطير الجدول الزمني للدراسة و التصويت على قانون المالية المعدل
- ملاءمة الجدول الزمني للدراسة و التصويت على قانون التصفية مع المقتضيات الدستورية

تدعيم دور البرلمان في المناقشة الميزانياتية

وزارة الاقتصاد والمالية

إغناء و تنويع المعطيات المقدمة للبرلمان

الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية (2016)

مذكرة تقديم لمشروع قانون المالية

تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

التقرير الاقتصادي و المالي

تقرير حول الموارد البشرية

تقرير حول المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية

تقرير حول المقاصة

تقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

مذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة

تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة

تقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار

تقرير حول النفقات الجبائية

مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار

تقرير حول الدين العمومي

تقرير حول الحسابات المجمعة للقطاع العمومي

التقارير المرافقة لميزانيات الوزارات (2019)

مشاريع نجاعة الأداء المعدة على أساس :

- البرمجة المتعددة السنوات للوزارات؛
- البرمجة متعددة السنوات للمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة

التقارير المرافقة لمشروع قانون التصفية (2020)

- الحساب العام للدولة ؛
- التقرير السنوي حول نجاعة الأداء؛
- تقرير افتحاص نجاعة الأداء؛
- تقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية.

تدعيم دور البرلمان في المناقشة الميزانياتية

تعديل الجدول الزمني لإعداد قانون المالية

إدراج مرحلتين جديدتين إلى عملية إعداد واعتماد مشروع قانون المالية

قبل 15 مارس من السنة المالية N-1 :

منشور رئيس الحكومة المتعلق بإعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء

قبل 15 ماي من السنة المالية N-1:

دراسة المقترحات من طرف لجان البرمجة ونجاعة الأداء

قبل 31 يوليوز من السنة المالية N-1

عرض الوزير المكلف بالمالية أمام البرلمان:

- **تقدم تنفيذ قانون المالية الجاري ؛**
- **الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية للسنة الموالية؛**
- **البرمجة الميزانياتية الإجمالية لثلاث سنوات**

مرحلة التأطير | **مرحلة التشاور**

تدعيم دور البرلمان في المناقشة الميزانياتية

تعديل الجدول الزمني للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية

تحديد الأجل الإجمالي للدراسة والتصويت من طرف البرلمان على مشروع قانون المالية

في 58 يوما من تاريخ إيداعه من طرف الحكومة بمكتب مجلس النواب

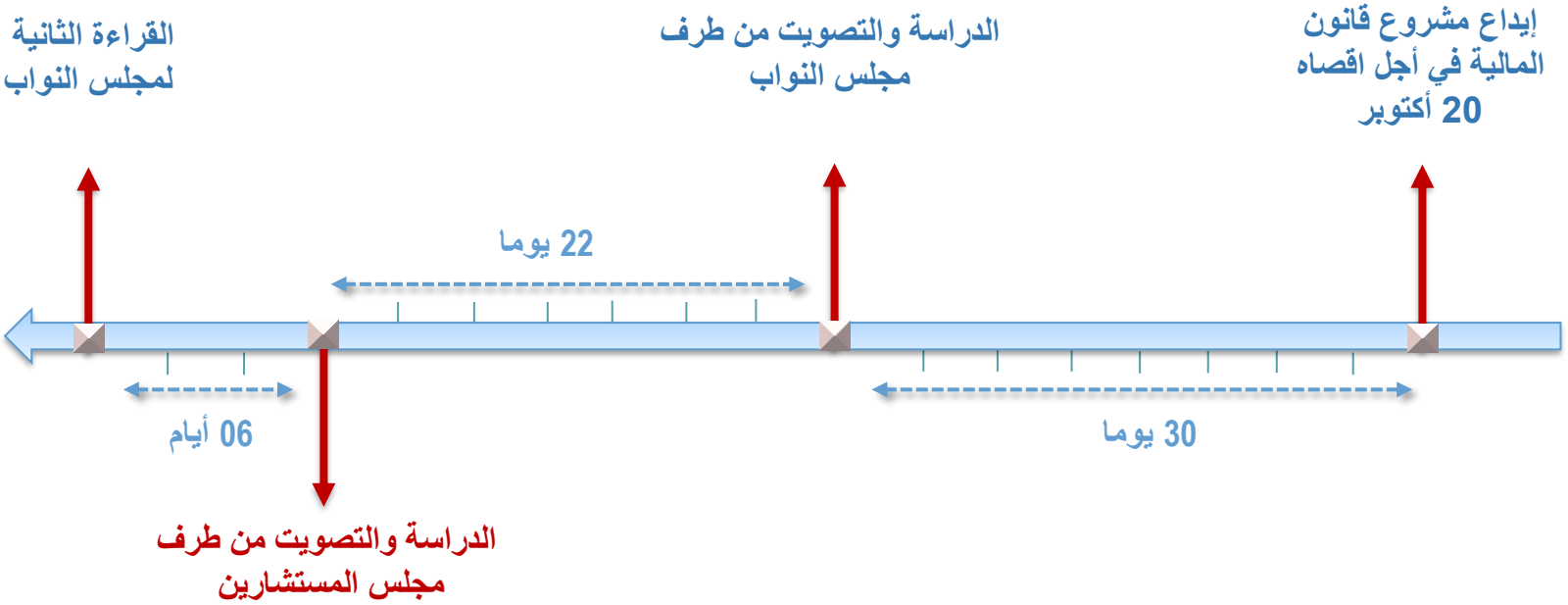

تدعيم دور البرلمان في المناقشة الميزانياتية

تأطير الجدول الزمني للدراسة و التصويت على قانون المالية المعدل

التصويت من طرف البرلمان على قانون المالية المعدل في أجل إجمالي يحدد في 15 يوما من تاريخ إيداعه من طرف الحكومة بمكتب مجلس النواب

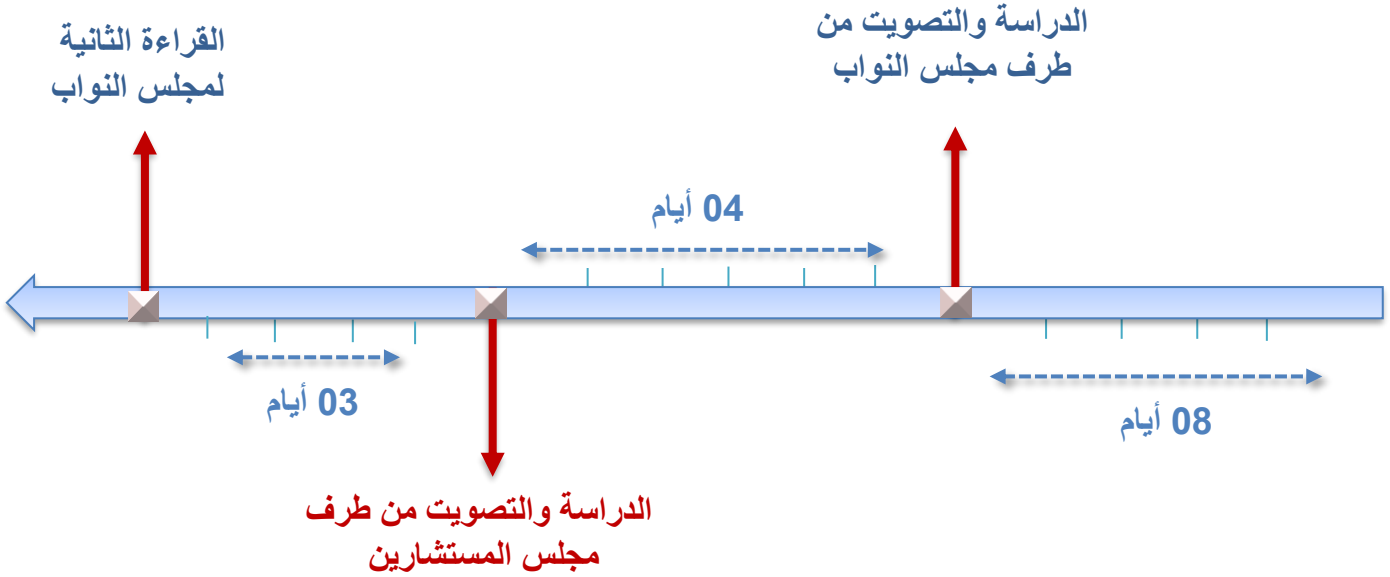

تدعيم دور البرلمان في المناقشة الميزانياتية

ملاءمة الجدول الزمني للدراسة و التصويت على قانون التصفية مع المقتضيات الدستورية

إيداع مشروع قانون التصفية بمجلس النواب قبل نهاية الربع الأول من السنة الثانية التي تلي سنة تنفيذ قانون المالية المعني

وزارة الاقتصاد والمالية

حصيلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

حصيلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

وزارة الاقتصاد والمالية

شكل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الإطار القانوني لـ:

2025 – 2016

(10)

قوانين مالية للسنة

مرفوقة بكافة الوثائق المنصوص عليها في المادة 48 من القانون التنظيمي

2023 – 2018

(6)

قوانين تصفية متعلقة بتنفيذ قوانين المالية

مرفوقة بالوثائق المنصوص عليها في المادة 63 من القانون التنظيمي

2020

(1)

قانون مالية معدل

تم التصويت عليه وفقا لمقتضيات المادة 51 من القانون التنظيمي

9 سنوات من انجاز مشاريع نجاعة الأداء

7 سنوات من انجاز تقارير نجاعة الأداء

6 تقارير سنوية لنجاعة الأداء

2026–2018

2024–2018

2023–2018

حصيلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

وزارة الاقتصاد والمالية

التحكم في التوازن الميزانياتي

- تفعيل محدودية اعتمادات الموظفين.
- إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن نفقات الموظفين.
- إحداث فصل جديد في الميزانية يتعلق بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية.

تعزيز الانضباط الميزانياتي

التحكم في اعتمادات الاستثمار المرحلة

سنة 2013	سنة 2021
21,3 مليار درهم	11,71 مليار درهم
%36,16 من اعتمادات الأداء	%15,2 من اعتمادات الأداء

تحسين نسبة إنجاز اعتمادات الاستثمار

سنة 2017	تطور إجمالي بنسبة (% +11,45)	سنة 2022
%71		%82,5

حصيلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

وزارة الاقتصاد والمالية

تعزيز الصدقية الميزانياتية والمحاسباتية

- مسك محاسبة عامة ابتداء من سنة 2018.
- تصديق المجلس الأعلى للحسابات على مطابقة حسابات الدولة للقانون.

القانون التنظيمي للمالية : رافعة من أجل تحديث التدبير العمومي

تدبير ميزانياتي قائم على الوسائل ⟵ تدبير ميزانياتي قائم على النتائج ← نجاعة الأداء

إرساء التدبير العمومي الحديث المبني على الفعالية والنجاعة

تبسيط هيكلة الميزانية ومقروئيتها

مكن اعتماد التبويب الميزانيايتي القائم على البرامج من تقليص هيكلة الميزانياتية

سنة 2013	سنة 2025
1055 فقرة	549 مشروعا
258 مادة	129 برنامجا

ربط تدبير القطاعات الوزارية والمؤسسات بآلية للمساءلة حول تحقيق النتائج

ربط البرامج الميزانياتية بأهداف ومؤشرات لتتبع تنزيل السياسيات القطاعية

إعداد 37 قطاعا وزاريا ل :

- مشاريع نجاعة الأداء
- تقارير نجاعة الأداء

سنة 2025: 370 هدف — 770 مؤشرا لنجاعة الأداء

2023

مستويات بلوغ القيم المستهدفة السنوية تراوحت بين 14% و 100%

متوسط 48%

حصيلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

وزارة الاقتصاد والمالية

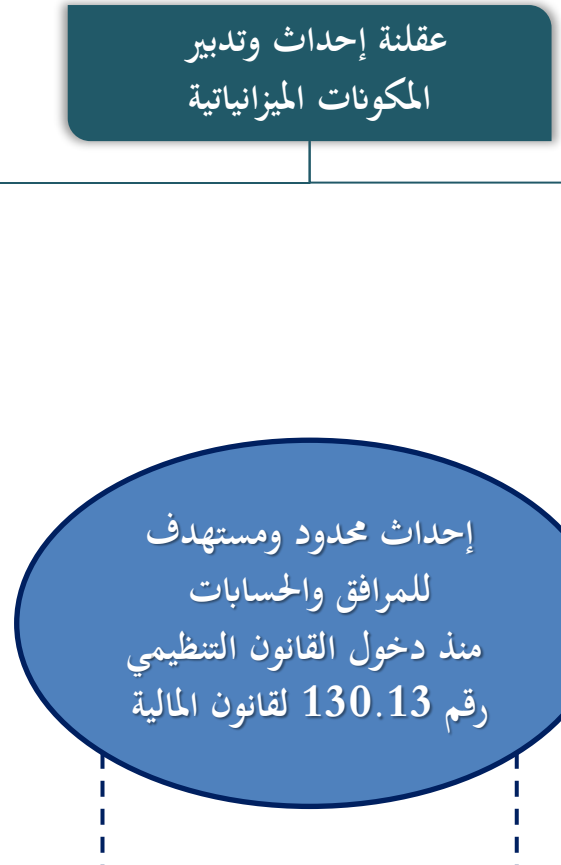

- المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث: (برسم سنة 2016)
- المدارس الوطنية للهندسة المعمارية بفاس وتطوان ومراكش : (برسم سنة 2017)

- الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا «كوفيد – 19»: (برسم سنة 2020)
- صندوق الاستثمار الاستراتيجي: (برسم سنة 2021)
- الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية: (برسم سنة 2023)

تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية: ماذا تحقق منذ 2016 ؟

أبرز المنجزات

- مكن القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية من تحديث منظومة المالية العمومية وتعزيز ملاءمتها مع المعايير والممارسات الدولية:

أبرزت النتائج الأولية لبرنامج التقييم "الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA) 2023" عدة نقاط إيجابية بخصوص الإصلاح الميزانياتي من خلال التنويه بالتطور الملحوظ للمغرب في مجال تدبير المالية العمومية.

		التنقيط 2016	التنقيط 2023
المؤشر 5 PEFA (PI - 05)	جودة وشمولية الوثائق الميزانياتية المقدمة إلى البرلمان	D	B
المؤشر 14 PEFA (PI - 14)	تحسين التوقعات الماكر واقتصادية والميزانياتية	C	B
المؤشر 16 PEFA (PI - 16)	تعزيز التخصيص الميزانياتي متوسط الأمد	D+	B

حصيلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

توزيع المؤشرات حسب طبيعتها

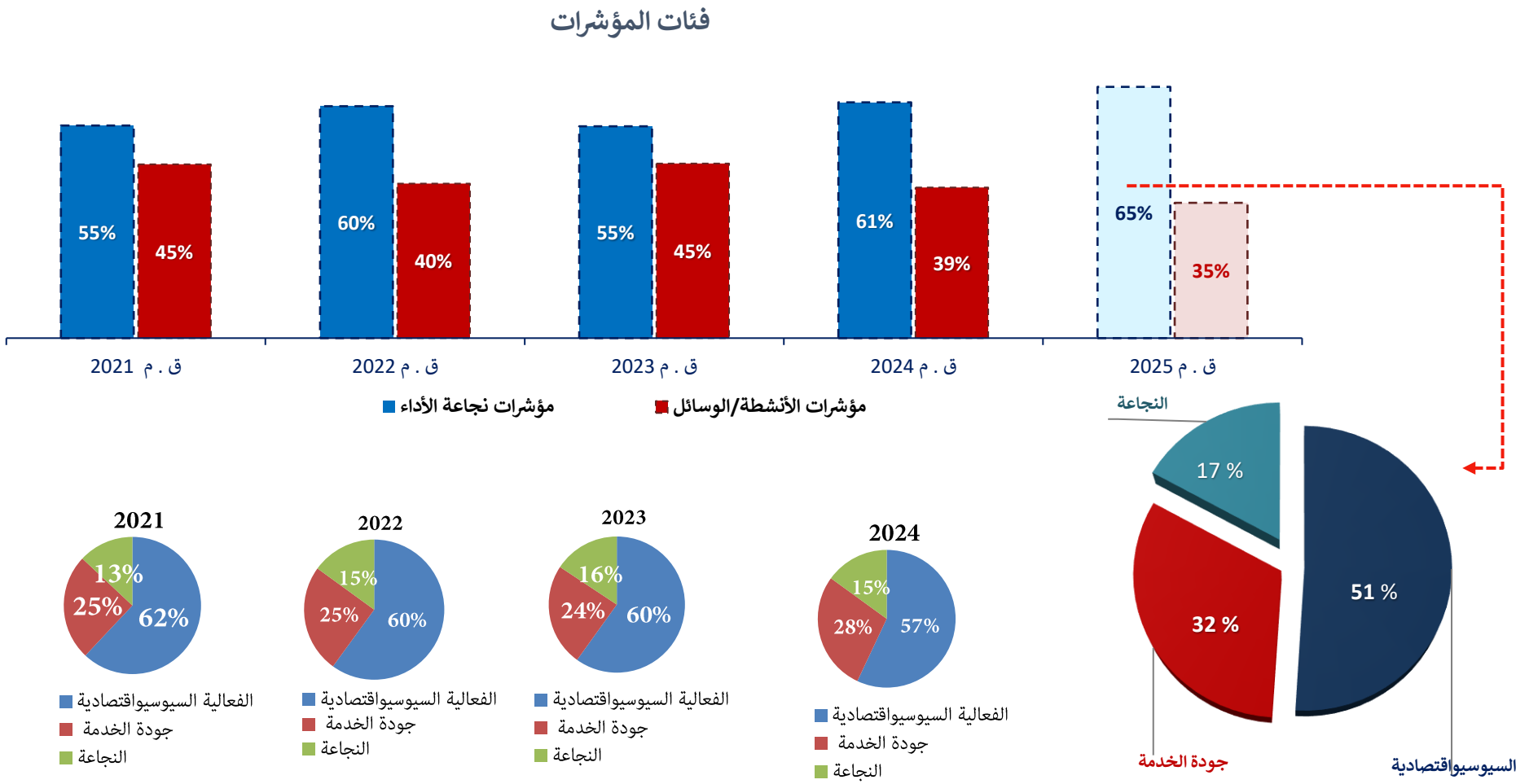

- تطور إيجابي لمؤشرات نجاعة الأداء. مع ذلك، يتعين مضاعفة الجهود بغرض تقليص عدد مؤشرات الوسائل أو الأنشطة ومراعاة التوازن بين مختلف أبعاد نجاعة الأداء

حصيلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

وزارة الاقتصاد والمالية

تحقيق النتائج برسم السنة المالية 2023

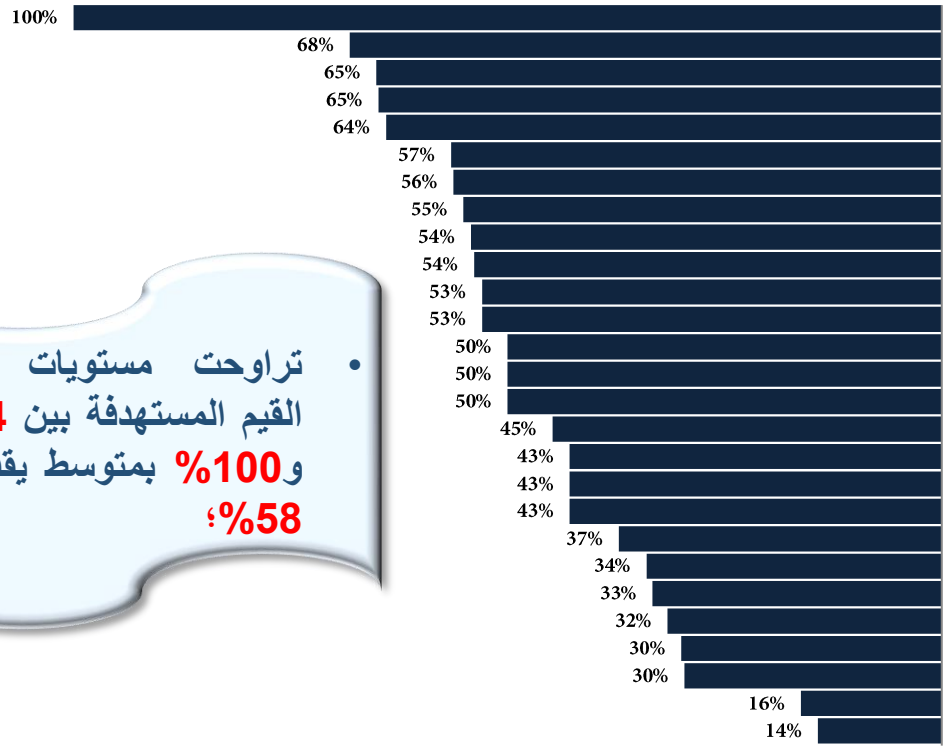

- تراوحت مستويات بلوغ القيم المستهدفة بين 14% و100% بمتوسط يقدر ب 58%؛

تم تفسير ضعف نسب إنجازات عدد من المؤشرات بعوامل تهم أساسا:

- تضرر ناثلي الصفقات العمومية خاصة في مجال البناء والأشغال العمومية جراء ارتفاع أسعار المواد الأولية؛
- تأثير الجفاف والتغيرات المناخية على عدد من المؤشرات المتعلقة بالمنظومات الانتاجية؛
- تأثير تأخر الدراسات الجيوتقنية والرسوبية والفيزيائية والطوبوباتيمترية على الجدول الزمني للأشغال وكلفتها؛
- سلوك عدم الرضى لدى بعض المرتفقين، على الرغم من استفادتهم من الخدمات وفقا لقواعد الجودة والسرعة؛
- تأخير في تشغيل بعض التجهيزات العمومية رغم انتهاء أشغالها، لأسباب إدارية وتدبيرية؛
- تعليق إطلاق بعض المشاريع على ضوء تغير المتطلبات وملاحظات وتوجيهات الشركاء والمستخدمين.

سبل ترسيخ التدبير القائم حول النتائج

سبل ترسيخ التدبير القائم حول النتائج

وزارة الاقتصاد والمالية

امتداد للنهج الذي طبع قيادة الإصلاح الميزانياتي والمتميز بالتدرج والتجريب والتقييم المرحلي، يتم الانكباب حاليا على وضع مخطط عمل يروم تحسين منظومة نجاعة الأداء الحالية، ووضع مساطر وأدوات جديدة تستهدف ترسيخ مقاربة نجاعة الأداء، ويتعلق الأمر ب:

1. مراجعة هيكلة البرامج والمشاريع على ضوء الاستراتيجيات القطاعية الجديدة
2. مراجعة الأهداف والمؤشرات، وتكريس المؤشرات الاستراتيجية
3. تعزيز آليات قيادة البرامج : ميثاق التدبير، حوار التدبير ومراقبة التدبير، وتدبير المخاطر
4. مراجعة و تفعيل آلية التعاقد المرتكز على نجاعة الأداء
5. تطوير وإدماج النظم المعلوماتية لنجاعة الأداء

وزارة الاقتصاد والمالية

الارتقاء بالنقاش حول الميزانية إلى إطار للمساءلة المؤسساتية حول جدوى ونجاعة وفعالية التدبير العمومي

شكرا على انتباهكم

للمزيد من المعلومات / http://lof.finances.gov.ma